



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

الأستاذ/ علي أحمد كرتي
وزير الخارجية
رئيس وفد السودان

أمام

الدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك: ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣م

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السادة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،

السادة أعضاء الوفود الموقرة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،،،

أقف اليوم أمامكم ويُساورني قلقٌ عميق على مُستقبل هذه المنظمة ومصير القواعد المُستقرة في التعامل بينها وبين الدول الأعضاء، إذ كان من المُقرر أن يُخاطبكم بالأمس من هذا المنبر فخامة الرئيس/ عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان المُنتخب، ويؤسفني أن أنني لكريم علمكم أن رفض سُلطات البلد المُضيف منح تأشيرة الدخول لفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير والوفد المُرافق لسيادته، قد حال دون مُشاركته في أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

إن عدم منح سُلطات البلد المُضيف تأشيرة الدخول لفخامة السيد الرئيس يُعدُّ خرقاً صارخاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة لاتفاقية المقر الموقعة مع البلد المُضيف منذ ديسمبر ١٩٤٦م.

إن فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير عرفته القارة الأفريقية وعرفه كل مُحب للسلام من خلال مُنجزاته المتمثلة في وقف نزيف أطول حرب أهلية عرفتها القارة كاحدى مُخلفات الاستعمار فكان ميلاد جمهورية جنوب السودان كأحد ثمرات وفائه والتزامه بانفاذ بنود اتفاق السلام الشامل. رغم عظم التضحية بالتنازل عن جزء عزيز من الأرض بمواردها البشرية والطبيعية، ففي الوقت الذي يتعرض فيه فخامة السيد رئيس الجمهورية للمنع من المُشاركة في

أعمال الجمعية العامة يأتي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي في نفس الزمان والمكان مُشيداً ومثمناً بالدور الذي قام به من أجل السلام بالداخل ومع جمهورية جنوب السودان الوليدة والإقليم بأسره.

السيد الرئيس ،،،

إن وفد بلادي يؤكد أن هذا الاجراء غير المُبَرَّر والمرفوض، يُشكّل سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة، ويستوجب اتخاذ موقف قوي من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضد هذا السلوك الذي يهدف إلى سلب الدول الأعضاء حقوقها المشروعة، كما أن الأمين العام للأمم المتحدة مُطالب بالقيام بمسئوليته وواجباته لحماية حقوق الدول الأعضاء وفقاً لاتفاقية المقر الموقعة مع البلد المُضيف.

السيد الرئيس ،،،

يُسعدني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على أنتخابكم رئيساً للدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما لا يفوتني أن أنتهز هذه السانحة لأُعرب عن تقدير وفد بلادي للطريقة المتميزة التي أدارها سلفكم السيد فوك جيرميك إجتماعات الدورة السابقة، وأسمحوا لي أن أتقدم كذلك بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام السيد بان كي مون ومُساعديه وكل العاملين بالأمانة العامة للأمم المتحدة لجهودهم المُخلصه والمُتصلة .

السيد الرئيس ،،،

يسُرني أن أعرب عن آمالنا وتطلعاتنا بأن تُكَلِّل مُداولات هذه الدورة بالنجاح، خاصة وأنها قد اختارت موضوعاً هاماً وهو: (الأجنده التنموية لما بعد عام ٢٠١٥م). ولذلك فإن السودان على ثقة أن المنظمة الدولية وجميع أجهزتها المختصة ستولي أمر التنمية أيضاً إهتماماً باعتبارها وسيلة فعالة

لحفظ الأمن والإستقرار في العالم ولا سيما في الدول النامية، ولعلكم تعلمون بأنّ الفقر وانعدام التنمية وآثار تغيّر المناخ وشحّ الموارد تُمثّل أهم أسباب النزاعات في العالم.

السيد الرئيس ،،،

لقد خطى السودان خلال العقد الماضي وهذا العقد خطوات إستراتيجية نحو تحقيق السلام والإستقرار والرفاهية لشعبه كما أن السودان قد بدأ عملية سياسية للتوافق الوطني من أجل التواضع على دستور دائم للبلاد بعد أن أفضت جهود إحلال السلام لإنفصال سلس وسلي لجنوب السودان إحتراماً لخيار شعبه، ونعمل على تأسيس نظام إقتصادي راسخ رغم أن بلادنا تُعاني من آثار العقوبات الإقتصادية الأحادية وشرعنا في إتخاذ إجراءات وسياسات إقتصادية ضرورية لتماسك إقتصادنا ومنعه من الإنهيار.

السيد الرئيس ،،،

أما في مجال حقوق الإنسان فأود أن أشاطركم بأن التقرير الأخير للخبير المُستقل للسودان قد أقرّ بالتطور في كافة مجالات حقوق الإنسان بالسودان، وملتزم من هذا المنبر بالتعامل الجاد مع كافة توصياته ووضعها موضع التنفيذ بعد إدماجها في سياساتنا وخططنا المُستقبلية. إن السودان يُؤكدُ التزامه بمبادئ حقوق الإنسان وفي هذا الخصوص أنشأ السودانُ المفوضية القومية لحقوق الإنسان كهيئة مُستقلةٍ توافقاً مع مبادئ باريس، بجانب التواصل المُستمر مع كل آليات الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومن أجل ترقية وتعزيز حقوق الإنسان تم التوقيع على القانون القومي لمحاربة تهريب البشر والإتجار بهم . كما أن هنالك العديد من الآليات والمؤسسات المُختصة بحماية ودعم المرأة عملت وما زالت تعمل لأجل تعزيز حقوق المرأة وزيادة

مُساهمتها في المجتمع و الدولة ، ولعل ذلك يبرز في سياسة التمييز الإيجابي للمرأة التي تتبعها الدولة والتي أثمرت في إرتفاع سقف المشاركة السياسية للمرأة في أجهزة الحُكم التنفيذية والتشريعية ومراكز إتخاذ القرار. أما في مجال قضايا الطفل فإن قانون حماية الطفل الذي صدر عام ٢٠١٠م و الذي يسترشد في تطبيق أحكامه بالمبادئ والأحكام الواردة في الإتفاقيات و البروتوكولات الدولية ذات الصلة ويؤكد علي تأمين وتعزيز حقوق الطفل وتوفير الحماية له من ظواهر العُنف و الإستغلال وذلك بالتنسيق و التضامن بين الأجهزة الوطنية، وبجانب إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة تم إنشاء شُرطة الأطفال و الأحداث و النيابات المُتخصصة بقضايا الأطفال و حمايتهم.

السيد الرئيس ،،،

لقد سعت حكومة بلادي مُنذُ اليومِ الأولِ لقيامِ جمهورية جنوبِ السودان لبناءِ علاقاتِ حُسنِ جوارٍ وتعاونٍ مُثمرٍ بِحُكمِ ما يربطهما من وشائجٍ وعلاقاتٍ مُصاهرةٍ ودمٍ وحدودٍ تمتد بينهما لأكثر من ٢١٠٠ كلم يعيش حولها أكثر من ثُلثي سكانِ البلدين. وقد صاحب فترة ما بعد إستقلال دولة جنوب السودان توترٌ في العلاقات نتيجة لقضايا وملفات لم تُحسم. وقد انخرط البلدان في مفاوضات مُكثفة أفضت إلى إتفاقيات وتفاهُمات تُوجت بالتوقيع في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢م بأديس أبابا على تسع إتفاقيات غطت كافة مجالات التعاون بين البلدين ولحقت بهذه الإتفاقيات مصفوفة ضمت آليات تنفيذ ومواقيت تحت رعاية الآلية الأفريقية رفيعة المستوى لتنفيذ هذه الإتفاقيات والتفاهمات. وفي مباحثات الخرطوم الأخيرة في الثالث من سبتمبر الجاري بين رئيسي البلدين وبحضور رئيس الآلية الإفريقية الرئيس ثابو أمبيكي تم الاتفاق على مُعالجة ما تبقى من القضايا العالقة ومُخاطبة المجتمع الدولي لاعفاء ديون

السودان ودعم جمهورية جنوب السودان، ومن أجل رفع العقوبات الأحادية عن السودان.

إن السودان يأمل في علاقات قوية وسليمة مع جمهورية جنوب السودان وهو لن يألوا جهداً في تعزيز هذا التوجه الايجابي، ويدعو المجتمع الدولي للمساهمة البناءة في الأمر، كما يُعبّر عن تقديره لجهود الآلية الإفريقية رفيعة المستوى ورئيسها ومفوضية الإتحاد الأفريقي ومجهودات رئيس الوزراء الأثيوبي رئيس منظمة الإيقاد السيد هايلي ماريام ديسلن.

السيد الرئيس،،،

يُسعدني أن أحيط هذه الجمعية الموقرة علماً بأن جهود حكومة السودان والمجتمع الدولي في دارفور قد أفضت إلى تقدّم ملحوظ ومضطرّد لصالح الاستقرار والأمن في دارفور التي شهدت إنحساراً ملحوظاً للعنف وذلك لالتزام الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام، وقد أدى ذلك لانضمام أعداد مُقدّرة من فصائل الحركات المسلّحة غير الموقعة على الإتفاقية.. وقد عكست تقارير الأمم المتحدة التي صدرت مؤخراً هذه التطورات الإيجابية وتمثّل ذلك في توفير الخدمات والعودة الطوعية للنازحين.

وبشأن الوضع في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق أرجو أن أوّكد إستقرار الأوضاع الإنسانية والتنسيق التام بين الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة مُجابهة ما قد يطرأ من إحتياجات إنسانية ، كما تم الإتفاق مع اليونيسيف لبدء حملة تطعيم الأطفال ضد الشلل. وفي تقديرنا إن الحل الامثل يكمن في تنفيذ البروتوكول الخاص بالمنطقتين الذي تم توقيعه في إطار إتفاقية السلام الشامل.

السيد الرئيس ،،،

وفي إطار أهداف الألفية فإن السودان كبقية الدول الأعضاء مُلتزمٌ بأهداف التنمية وعلى رأسها مكافحة الفقر وقد وضع سياسات ومشاريع ومكافحة الفقر عبر برامج تشغيل الخريجين حيث إنشأ محافظة التمويل الأصغر لذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة وهي مشاريع إنتاجية ترفع من مستوى معاشهم، الأمر الذي ساهم في خفض مُعدلات البطالة . ولكن ما تزال الخطوات دون الطموح إذ أن العقوبات الاقتصادية الأحادية والديون تقف حجرة عثرة أمام إحداث التنمية المطلوبة والحراك الإقتصادي اللازم بما يضمن مستقبل شباب بلادي الذي يمثل حوالي ٦٠% من تعداد السكان .

وفي هذا السياق يُناشد السودان بإعتباره أحد دول الجنوب الأسرة الدولية لحث الدول الأعضاء علي الإيفاء بتعهداتها بإعفاء ديون السودان ورفع العقوبات الاقتصادية الأحادية والإقليمية وأن تُضمن قضية إعفاء الديون ضمن الأهداف الرئيسية لما بعد العام ٢٠١٥م.

السيد الرئيس ،،،

إن السودان كواحد من الدول الأقل نمواً وبوصفه رئيساً للمجلس الأعلى الحاكم للبيئة و أحد أبرز الدول المتضررة من قضية تغير المناخ يدعوا لأن تكون قضية المناخ أولوية ضمن أهداف الألفية لما بعد العام ٢٠١٥م، ويُجدد إلتزامه مع دول العالم للعمل المُشترك من خلال إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتصدي لمشكلة تغير المناخ التي تزداد تفاقماً عام بعد عام.

لقد ظل السودان يُعاني من إنعكاسات تغير المناخ منذ مُنتصف الثمانينات ، حيث شهد دورات من الجفاف إجتاحت مساحات واسعة من أراضيه مما إنعكس سلباً علي التنمية وقلل من فرص تحقيق أهداف التنمية ،

وكذلك أدي لحالة من عدم الإستقرار الأمني في تلك المناطق بسبب الصراع علي المراعي والمياه . كما هو ماثل في دارفور، التي ظلت طوال تاريخها تشهد نزاعاتٍ قبلية حول الماء والمراعي في فترات مختلفة وتُعالج في إطار المُجتمعات المحلية، ولم يأخذ النزاع أبعداً سياسية إلاّ خلال العقد الأخير بفعل التدخلات الخارجية، ولعل حالة السودان تصلح انموذجاً للصلة الوثيقة بين تغيُّر المناخ والنزاعات المسلّحة.

السيد الرئيس ،،،

تولي بلادي مبدأ سيادة القانون على المُستويين الداخلي والدولي أولويةً قصوى، وتدعم الجهود الرامية لتطوير القوانين والتشريعات لتتواءم مع القانون الدولي والصكوك والمعاهدات الدولية الأخرى.

كما يُجدّد السودان ومن هذا المنبر ومن خلال تجربته الذاتية رفضه لمحكمة الجنايات الدولية، إذ أن تجربة العقد الماضي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ومن خلال الممارسة العملية انحرافها عن مبادئ العدالة الدولية، وأنها أصبحت أداةً سياسية في يد بعض القوى الدولية، وقد انتهت العديد من الدول الأعضاء الموقّعة على ميثاق روما لخطورة الدور السالب الذي تقوم به هذه المحكمة وأثره المدمر على استقرار الشعوب واستدامة السلام، ولعل الموقف الصادر عن قمة الإتحاد الإفريقي الأخيرة يُعبّر بوضوح عمّا أشرنا إليه.

السيد الرئيس ،،،

ظل السودان يتخذ موقفاً واضحاً منذ بداية الأزمة في سوريا تتمثل دوماً في الدعوة إلى حوار سوري يُفضي إلى الحل السلمي وكنا دائماً ضد العنف والتدخل الأجنبي ومع إدانتنا لاستخدام الاسلحة الكيماوية خلال المواجهات في سوريا فإننا ندعم المُقترح الروسي لمُعالجة وضع الاسلحة الكيماوية في سوريا.

السيد الرئيس ،،،

إن القضية الفلسطينية مازالت تُمثّل تحدياً للمُجتمع الدولي لتحقيق العدالة ورد الحقوق لأهلها وإيقاف الإعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية، وإطلاق سراح الأسرى وحل القضية وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرات العربية التي لم تجد أذاناً صاغية من إسرائيل التي تجد الدعم من أطراف ما فتئت تُنادي وتدعو لإحترام القانون الدولي وتطالب بمحاكمة مُنتهكيه.

السيد الرئيس ،،،

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية والفرعية تُعتبر من القضايا الملّحة والهامة التي تستوجب المُعالجة، ولقد آن الأوان لبدء اجراءات عملية ووضع خطة عمل واضحة تُفضي إلى أن تقوم المنظومة الدولية بدورها المنوط بها بعدالةٍ وشفافية وكفاءة، وبما يُمكنها من مُجابهة التحديات، ولن تكون عملية الإصلاح المنشودة هذه ذات جدوى ما لم تُقّم الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورها كاملاً دون المساس بصلاحياتها أو التغوّل عليها من قبل مجلس الأمن. كما أن إصلاح مجلس الأمن يُعتبر كذلك من ضمن هموم بلادي حيث يرى أن في إصلاحه صلاحاً لمنظومة الأمم المتحدة برُمتها، حيث لم يُعد المجلس بصورته الراهنة يُمثّل الواقع الدولي المعاصر وصار يتخذ قراراته بمنأى عن الديموقراطية والشفافية لذا كان من الضروري إجراء عملية الإصلاح بصورة مُتكاملة وشاملة بعيداً عن الحلول الجزئية أو المرحلية والظرفية، والسودان يدعم هنا الموقف الإفريقي ورؤيته حول إصلاح مجلس الأمن.

إننا ندعو اليوم لإقامة نظامٍ دوليٍّ متوازن ومُتعدّد وعادل يكون قادراً على التعامل مع التحديات الماثلة على أن يكون المعيار فيه إحترام القانون الدولي والمبادئ السامية والعمل الدؤوب من أجل تحقيق الأهداف النبيلة للأمم

المُتحدة بما فيها إحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشأن الداخلي تحت أيّ شكلٍ من الأشكال أو أيّ ذريعة من الذرائع وعدم إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها ضد الآخرين ودون موافقة مجلس الأمن.

وشكراً السيد الرئيس،،،